



بيان اللجنة الوطنية للشبكة الأمازيغية

انعقدت اللجنة الوطنية للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، في دورتها العادية الثالثة بعد المؤتمر الثالث، و التي نظمت تحت شعار " الحرية لشكيب الخياري "، أيام 26 و 27 يونيو 2009 بالرباط. وبعد وقفها على مختلف القضايا المرتبطة بالتنظيم و إستراتيجية العمل و علاقة أزطا بشركائها، و بعد دراستها لحثثيات الحكم الجائر في حق المناضل الحقوقي الأمازيغي شكيب الخياري و المتابعات والمحاکمات ضد حرية الرأي و الحق في التظاهر السلمي، تسجل ما يلي:

1- تأكيدها على أن أي اهتمام باللغة الأمازيغية و رد الاعتبار للهوية المغربية يتطلب التعجيل بتبرسيمها في دستور ديمقراطي، فاصل للسلط، كما ندعو الحركة الأمازيغية و الحركة الحقوقية، في هذا الصدد، إلى مراجعة طريقة اشتغالها المتميزة بالتنشيت و الانقسام، وفتح نقاش و طني جاد و مسؤول بين مكوناتها و تجاوز الوهن في التعاطي مع مطالبها الحقوقية و السياسية المثبتة في المواثيق و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

2- التراجع الخطير في مجال حرية الرأي و التعبير و تملص الدولة المغربية من التزاماتها بصيانة و النهوض بحقوق الإنسان كما تم التوقيع عليها في الاتفاقيات الدولية أو تلك المعلن عليها في تقرير هيئة الإنصاف و المصالحة. و يتجلى هذا التراجع في ترهيب المناضلين الحقوقيين و في مقدمتهم شكيب الخياري رئيس جمعية حقوق الإنسان بالريف، و أعداري مصطفى رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة و في متابعة الصحف المستقلة و التصييق على الحركة الطلابية عامة و الأمازيغية خاصة و منع التظاهرات السلمية و اللجوء إلى اعتقال المنظمين لها كما حدث في أيت بعمران، و صفرو و بنصميم و إدوبلال بإقليم طاطا.

3- الاستمرار في منع الأسماء الأمازيغية و العمل على إحياء مذكرة وزارة الداخلية في شأن تحديد لائحة الأسماء المسموح بها و تعميمها على القنصليات المغربية رغم تصريح وزير العدل أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة و تصريح وزير الداخلية و التزامه بالقطع مع هذه الممارسات العنصرية و رغم ما أوصت به لجننا الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و لجنة مناهضة جميع أشكال الميز العرقي. هذا إضافة إلى التهاون في تطوير منظومة تدريس الأمازيغية، على علاقتها، و التقاعس في إخراج القناة الأمازيغية إلى حيز الوجود.

4- تملص الأحزاب السياسية المغربية من مسؤولياتها السياسية تجاه الأمازيغية، إذ كانت متابعة أداء هذه الأحزاب بمناسبة الانتخابات الجماعية الأخيرة مناسبة لرصد مدا تجاوب هذه المؤسسات مع مطالب الحركة الأمازيغية عموما و مذكرة أزطا بالخصوص، مما يؤثر سلبا على إدماج البعد الأمازيغي في تدبير الشأن المحلي. كما تؤكد من جديد مطالبتها الدولة المغربية بالوفاء بالتزاماتها في مجال الحقوق و الحريات و التراجع على كل المتابعات و الملاحقات القضائية الماسة بحرية الرأي و التعبير و في مقدمتها إطلاق صراح المعتقلين و من بينهم شكيب الخياري و معتقلي أحداث أيت بعمران و الحركة الطلابية.....